



EM/RC35/16
ش م/ل ١٦/٣٥
أيار/مايو ١٩٨٨
الأصل: بالإنكليزية

اللجنة الإقليمية
لشرق البحر المتوسط

الدورة الخامسة والثلاثون

البند ١٩ من جدول الأعمال

مقر المكتب الإقليمي
تقرير مرحلي

وافقت اللجنة الإقليمية في دورتها الرابعة والثلاثين على توسيع مقر المكتب الإقليمي بالإسكندرية، وطلبت إلى المدير الإقليمي متابعة المفاوضات في هذا الشأن، وتقديم اقتراح إلى المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية لتمويل هذا التوسيع من صندوق العقارات. وتحاط اللجنة بموجب هذا علماً بموافقة المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية، من حيث المبدأ، على مواصلة المفاوضات مع الحكومة المصرية، وإجراء الدراسة المعمارية اللازمة.

معلومات أساسية

قُدمت وثيقة عن ضيق الحيز المكاني للمكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط، إلى اللجنة الإقليمية في سنة ١٩٨٧ (الوثيقة ش م/ل ١٨/٣٤٤ EM/RC34/18)). وقامت اللجنة الإقليمية بدراسة الحلول البديلة وأعربت في قرارها ش م/ل ١٥ (EM/RC34/R.15) عن تحببها للخيار الخاص بتوسيع المبنى الحالي للمكتب الإقليمي في الإسكندرية. وطلبت إلى المدير الإقليمي متابعة المفاوضات وتقديم اقتراح تحسين المكتب الإقليمي إلى المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية للنظر في تمويله من صندوق العقارات، ودعت الدول الأعضاء إلى المساعدة في تمويل المقر المقترح.

التقدم الذي أحرز منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الإقليمية

تم تقديم تقرير إلى الدورة الحادية والثمانين للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، وجمعية الصحة العالمية الحادية والأربعين في أيار/مايو ١٩٨٨، يوجز المعلومات الأساسية الخاصة بالوضع الراهن والمتطلبات المكانية في المستقبل، والبدائل الأساسية، وتقديرات التكاليف. وبناء على هذا التقرير اتخذت اللجنة الإقليمية في دورتها الرابعة والثلاثين قرارها المذكور. وقد التمس من المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية الموافقة، من حيث المبدأ، على متابعة المدير الإقليمي المفاوضات مع السلطات المصرية لتوسيع مبنى المكتب الإقليمي في الإسكندرية، وإجراء دراسة معمارية وتخطيطية مفصلة في سنة ١٩٨٨، وذلك بتكلفة قُدِّرت بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، تمول من صندوق العقارات، على أن تُبلَّغ نتائج هذه الدراسة إلى اللجنة الإقليمية، والمجلس التنفيذي، وجمعية الصحة العالمية، قبل اتخاذ قرار نهائي، في هذا الشأن.

وقد جاءت موافقة المجلس التنفيذي في قراره م ت ٨١ ق ٣ وموافقة جمعية الصحة العالمية، في قرارها ج ص ع ٤١-١٣.

ويتابع المدير الإقليمي مفاوضاته مع السلطات المصرية، وقد اتُّخذت الخطوات الأولية لالتماس الخيارات المعمارية للتوسع المقترح.

ويود المدير الإقليمي التذكير بالتكلفة الكبيرة المتوقعة للتوسع المقترح، مؤكداً أن قيام الدول الأعضاء بتقديم المساعدة المالية في هذا المضمار، من شأنه أن يبرهن بقوة على دعم الإقليم نفسه لتنميته الصحية، ومن شأنه كذلك أن يدفع جمعية الصحة العالمية لأن تنظر بعين العطف، في الوقت المناسب، لاستخدام أموال صندوق العقارات في تمويل هذا التوسع.